مليونا . اذن نلاحظ ان مستوردات الاراضي المحتلة من المنتجات الصناعية ازدادت بصورة أكبر بكثير مما ازدادته المستوردات من الانتاج الزراعي وهذا ما يعكس الطبيعة الزراعية للاقتصاد في الاراضي المحتلة .

استيراد الضفة الغربية وقطاع غزة من اسرائيل : يشكل استيراد الضفة الغربية من اسرائيل حوالي ٦٤ ٪ من مجمل استيراد الاراضي المحتلة . وقد ازداد استيراد الضفة الغربية من اسرائيل من ١٩٠،٧ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٠ الى ٢٢٧،٤ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧١ (بالاسعار الجارية) اي بما يعادل ١٩ ٪ مقابل ٥ ٪ بالاسعار الثابتة وهي نسبة لا ترضي ، بالطبع ، مطامع اسرائيل الاقتصادية .
اما الصفة المميزة لمستوردات الضفة الغربية من اسرائيل فهي صفة المنتجات الصناعية اذ تشكل حوالي ٨٢ ٪ من مجمل استيراد الضفة الغربية .

استيراد الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء من اسرائيل
١٩٧٠ — ١٩٧١
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

جدول رقم ٢

السنوات	١٩٧٠			١٩٧١		
المناطق	انتاج زراعي	منتجات صناعية	المجموع	انتاج زراعي	منتجات صناعية	المجموع
الضفة الغربية	٣٧،٣	١٥٣،٤	١٩٠،٧	٣٩،٧	١٨٧،٧	٢٢٧،٤
قطاع غزة وشمال سيناء	٢٠،٨	٧٩،٤	١٠٠،٢	٢٦،٠	١٠٢،٦	١٢٨،٦
المجمـــوع	٥٨،١	٢٣٢،٨	٢٩٠،٩	٦٥،٧	٢٩٠،٣	٣٥٦

قطاع غزة وشمال سيناء يختصان بـــ ٣٦ ٪ مـــن مستوردات الاراضي المحتلة مـــن اسرائيل وقد ازداد استيرادهما من ١٠٠،٢ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٠ الى ١٢٨،٦ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٠ اي ما يعادل زيادة قدرها ٢٨ ٪ (بالاسعار الجارية) و١٣ ٪ بالاسعار الثابتة . وكما هي الحال في الضفة الغربية نجد ان غالبية المستوردات هي منتجات صناعية وتبلغ حوالي ٧٩ ٪ من مجمل استيراد قطاع غزة وشمال سيناء .

٢ ــ صادرات الاراضي المحتلة الى اسرائيل :

بلغت نسبة صادرات الاراضي المحتلة الى اسرائيل في عام ١٩٧٠ حوالي ٤٦ ٪ من مجمل صادرات الاراضي المحتلة ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة خضعت لتغيرات هامة اذ بلغت قيمة صغرى وقدرها ٣٦ ٪ في عام ١٩٦٩ . أما في العامين ١٩٦٨ و١٩٧١ فقد كانت بحدود ٤٣ ٪ . ان هذه التموجات في تغير نسبة صادرات الاراضي المحتلة الى اسرائيل الى المجموع العام للصادرات تعبر عن عدم تمتع الاراضي المحتلة بحريتها الاقتصادية في تصديرها أو في استيرادها وهي خاضعة بدون شك لما ترغبه اسرائيل ضمن الاطار العام لمطامعها الاقتصادية والاجتماعية . فالتصدير يتم عن طريق مؤسسات التسويق الاسرائيلية . اذن فالمزارعون الفلسطينيون يضطرون لبيع محاصيلهم بأسعار أقل بكثير من الاسعار العالمية. والمزارعون الاسرائيليون قادرون على التلاعب بالاسعار في الاراضي المحتلة عن طريق اغراق السوق بالمحاصيل الزراعية الاسرائيلية .